

المستويات اللغوية في جموع التكسير



د/ منيرة محمد علي حجازي (❖)

مقدمة البحث :

لم يحظ باب من أبواب العربية بالخروج عن المقاييس التي وضعها الصرفيون مثلما حظي باب جموع التكسير. مما جعل دراسة هذا الباب عسيرة مضنية. وعلّة خروج هذه الأبنية عن القياس يمكن الوصول إليها. إذ إنّ المرونة اللغوية على لسان العربي. وتعدد البيئات اللغوية يصعب معه إخضاع مفردات اللغة جميعها إلى مقاييس مطردة لا خروج عليها.

فكيف كانت نظرة أشهر اللغويين المتقدمين من لدن سيبويه والمتأخرين حتى الاستراباذي لما خرج عن أبنية جموع التكسير القياسية. وما مستويات جموع التكسير في النص القرآني من حيث المقيس وغير المقيس. وكيف تعامل العربي مالك اللغة مع هذه الجموع التي يدرك إحساسه اللغوي أنها على غير مقاييس ما يتكلم به.

فهذه ثلاثة مستويات يقوم البحث على توضيحها.

المستوى الأول: مستوى القاعدة. ويقصد به مقاييس أبنية هذا الباب وما خالفها. وموقف أشهر اللغويين المتقدمين والمتأخرين مما خرج عن أقيسة الباب. عرضت فيه نصوصاً توضّح رأي كل لغوي. وقارنت بين آراء الأوائل والمتأخرين

(*) مدرس بقسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - فرع الفيوم

من خلال النصوص؛ كي ألقى الضوء على اتجاه المتقدمين. وتساعد الأسس المعرفية وتوالدها والمعلومات المتكررة والمعلومات المستجدة عند المتأخرين. وقد اتبعتُ المنهج الاستقرائي التحليلي. فقامت باستقراء النصوص وتحليلها. واستخلصت الأسس المنهجية التي ينتهجها العالم اللغوي في دراسة هذا الدرس الصرفي.

المستوى الثاني: مستويات جموع التكسير في القرآن الكريم. حيث إنّه تمثلت فيه ظواهر الخروج اللغوي على مقاييس اللغويين في هذا الباب. فقد جاء فيه المسموع غير المقيس. وجاء فيه ما لم يقره علماء اللغة من جموع. وتعاقبت فيه أبنية جموع القلة مواقعها. ووقع جمع الكثرة موقع جمع القلة. مما يلقي الضوء على قصور المقاييس اللغوية وعدم استيعابها لأبنية القرآن الكريم.

المستوى الثالث: مستويات جموع التكسير على لسان الناطق العربي. وقد عاجلت في هذا المستوى نقطتين تضيئان موقف العربي الناطق. الأولى: المرونة اللغوية على اللسان العربي. ودورها في إلقاء الضوء على أسباب تعدد الأبنية اللغوية للكلمة الواحدة. والثانية: المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. توضّح هذه النقطة كيف تعامل العربي مع الأبنية التي يدرك حسّ اللغوي أنّها تخرج عمّا يتكلم به في بيئته اللغوية.

وقد اتبعت في المستويين الآخرين المنهج الوصفي. إذ يرتبط هذان المستويان بنصوص قرآنية وبالحدِيث الشريف ونصوص أدبية نثرية وشعرية. والله المستعان ومنه وبه التوفيق وله الحمد في الأولى والآخرة.

أولاً: مستوى القاعدة:

وموقف اللغويين المتقدمين والمتأخرين مما خرج عن القياس من جموع التكسير.

كان المتقدمون من علماء العربية أكثر سعة أفق في تقبُّل ما خرج من جموع التكسير عن الأبنية التي وضعها الصرفيون.

فإذا استعرضنا موقفهم بدءاً من سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ) نجد أنه لم يحكم على ما خرج عن أقيسة الباب بالشذوذ. إنما يحمله على نظيره من الأبنية.

فقياس (فَعُل) من الأسماء الثلاثية صحيحة الفاء والعين يجمع على (أَفْعُل) ويقول سيبويه فيما خرج عن (أَفْعُل) "والقياس في (فَعُل) ما ذكرنا. وأما ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر" (١)

ويحمل سيبويه (قُتلاء) على (ظُرفاء)؛ إذ إنَّ قياس جمع (فَعِيل) وصفاً بمعنى مفعول جمع كثرة على (فَعُلَى) يقال: أسرى وقتلى. يقول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول (قُتلاء) يشبَّهه بـ(ظريف)؛ لأنَّ البناء والزيادة مثل بناء (ظريف) وزيادته" (٢)

أو يحمل سيبويه الجمع الخارج عن القياس على أصل الباب. يقول في (فَعُل) معتل العين بالياء لأدنى العدد على (أَفْعَال). إذ لا يأتي منه (أَفْعُل) كراهية الضمة مع الياء مثل بيت أبيات. يقول سيبويه: "وقد بنوه على الأصل فقالوا (أُعِين)" (٣)

أو يعتل سيبويه للجمع الخارج عن القياس بعلّة لغويّة. ف (فَعُل) معتل الوسط لا يكسر لأدنى العدد على (أَفْعَال) لكن جاء فيل وأفيال وجيد وأجباد.

(١) الكتاب ٣/٥٦٨

(٢) الكتاب ٣/٦٤٧

(٣) الكتاب ٣/٥٨٨

فيعتَل سببويه لمجيئ الجمع على هذا البناء أن رَمَا كان الأصل (فَعَلَ) أو (فُعَلَ) ثم كُسِرَت العين للناسبة الياء. يقول: "... وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا (فَعَلًا). يعني أن (الفعل) يجوز أن يكون أصله (فُعَلًا) كُسِرَ من أجل الياء كما قالوا أبيض وبيض. فيكون الأفعال والأجناد بمنزلة الأجناد والأحجار." (١). أي بمنزلة ما كان مفردة على (فُعَلَ) و (فَعَلَ) مثل جُند وحَجَر.

إذا فقد وضع سببويه منهجا لغوياً حين تعامله مع جموع التكسير التي خرجت عن أقيسة الصرفيين يتمثل في تحقيق هذه الجموع من مظانها. ثم حملها على المقيس من أبنية الباب. أو يحمله على النظر. أو يعتَل بعلة لغوية تعلل مجيء الجمع على غير القليل مما حُمِل على أصل الباب معتدّاً بالسَّماع.

فإذا انتقلنا إلى المبرد أبي العباس محمد بن يزيد (٢١٠-٢٨٥هـ) وجدنا منهجه على طريقة سببويه. لكنّه يفتح باب القياس على القليل الذي حُمِل على أصل الباب. ويوسّع له طريقاً في باب الضرورة الشعرية. معللاً بأن فيه رجوعاً إلى الأصل.

يقول المبرد في (أعين): "فإنه جاء على الأصل" ثم يقول "وإذا اضطرّ شاعر جاز أن يقول في جميع هذا (أفعل)؛ لآتته الأصل." (٢)

ويدعم المبرد البناء الذي خرج عن القياس بالقراءة القرآنية. ففي تحريك العين من (سُقِف) جمع (سُقِف) فيقال (سُقِف) وفي (رُهْن) جمع (رُهْن) يقال (رُهْن) يذكر قراءة أبي عمرو لتدعيم البناء المضموم الفاء والعين فيقول: "وتقول: سُقِف وسُقِف. وإن شئت حركت كما قال الله - عز وجل - ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِمَنَّهُمْ سُقِفًا﴾ الزخرف - ٣٣ وقالوا: رُهْن ورُهْن. وكان أهر

(١) الكتاب ٣/٥٩٢

(٢) كتاب المقتضب للمبرد

عمرو يقرأها ﴿فَرِهَنْ مَقْرُوءَةً﴾ (البقرة: ٢٨٣) (١)

وابن السراج / أبو بكر محمد بن سهيل (٣١٦هـ) يفتح باب القياس على مصرعيه لقياس الصفات على الأسماء في جموع التكسير يقول: "والأسماء أشد تمكناً في التكسير. فمتى احتجت إلى تكسير صفة ولم تعلم أن العرب كسرتها فكسرها تكسير الاسم الذي هو على بنائه؛ لأنها أسماء وإن كانت صفات." (٢)

ويسير أبو علي الفارسي / أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) على نهج سيبويه. فيحمل على الأصل. ويقيس على النظير.

فيذكر أبو علي قياس تكسير جمع القلة لـ (فَعَلَ) الصحيح على (أَفْعَال) مثل جَمَل وأَجْمَال وأَسَد وآسَاد. (٣) ثم يذكر أنه يكسر أيضاً على (أَفْعُل) حملاً على (فَعُل). يقول: "وقد كسروه على (أَفْعُل) كما كسروا فَعُلَا عليه وذلك: زَمَنُ وَأَزْمَنُ. وَجَبَلُ وَأَجَبَلُ" (٤)

ويعزو أبو علي الفارسي تعدد الأبنية لأصل واحد لعامل لغوي. يربط فيه كثرة الاستعمال بكثرة التصرف في البناء. يقول: ".... وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها. ألا ترى أن المضاعف لما كان أقل من غيره في باب (فَعُل) نحو مَدَدٍ. اقتصَرَ به على (أَفْعَال).". (٥)

ويوسع أبو علي الوعاء اللغوي لاستيعاب ما جاء في الشعر ولم يرد في النثر

(١) كتاب المقتضب للمبرد ٢/ ٢٠٠، ٢٠١

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٣/ ١٥٠

(٣) انظر كتاب التكملة لأبي علي الفارسي ص. ٤٠٢

(٤) كتاب التكملة ص ٤٠٥

(٥) كتاب التكملة ص ٤٠٧

مما خرج عن القياس من أبنية الجموع. وذلك عند تعليقه على نص لسبويه يقول فيه: "وقالوا جُرْحٌ وجروحٌ" ولم يقولوا أجراح. كما لم يقولوا أقراد" (١).

فيستشهد أبو علي الفارسي على مجيء أجراح ببيت أنشده أبو زيد لعبدة بن الطبيب يصف ثوراً وكلاباً:

وَلِي وَصْرُوعَنْ مِنْ حَيْثُ التَّبَسَّنَ بِهِ مُجْرَحَاتُ بِأَجْرَاحٍ وَمَقُولُ

ثم يحتج أبو علي لسبويه بأن لعله أراد أنه جاء في الشعر دون النثر. ويقول أبو علي: "ويجوز أن يكون على قول سبويه أن (أجراحاً) جاء في الشعر للضرورة. ولم يستعمل في الكلام كما جاء فيه (ضللوا) ونحوه من المرفوض في المنثور." (٢)

فإذا تتبعنا منهج أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) نجده يجعل خروج الجمع عن القياس من باب التداخل. يقول: "وقد تتداخل أيضاً جموع الثلاثي من حيث كان هذا العدد منتظماً لجميعها. وذلك نحو قَرُخٌ وأقْرَاخ. وزِنْدٌ وأزْنَاد. وجَبَلٌ وأَجَبَل." (٣)

يقصد ابن جني بـ(التداخل) أن أبنية جموع القلة تتبادل مواقعها من حيث إنها جميعاً تدلُّ على أدنى العدد.

فانظر إلى مرونة هذا المعيار اللغوي. ليس هذا فحسب بل نجده يجعل تعدد الجموع لبناء واحد من باب التوسع في اللغة يقول: "وقد اتسع في (فَعَل) فجُمع على (فِعْلَان) نحو: نَفَرٌ ونِغْرَانٌ وجُرْدٌ وجِرْدَان... (٤)"

(١) الكتاب لسبويه ٥٧٦/٣

(٢) كتاب التكملة ص ٤١١

(٣) اللع في اللغة العربية لابن جني ص ٢٤٨

(٤) اللع لابن جني ص ٢٤٧ و(نفر) نوع من العاصفير وقيل البليل. انظر اللسان نفر.

لكن يقابلنا نص لابن جنِّي في آخر باب الجمع يقول فيه: "وقد شذت ألفاظ من الجمع عن القياس..."^(١) وقد أشار المحقق إلى أن هذه الجملة وردت في نسخة من النسخ "... على غير قياس".

فإن صحَّ هذا النص ولم يكن فيه تحريف أو تصحيف. فيكون أول نص أقابله تطلق فيه لفظة (شاذ) على ما خرج من هذا الباب عن القياس.

ويعرف ابن جنِّي المطرد والشاذ فيقول: "... فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصنعة مطردا. وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"^(٢)

وابن جنِّي يستصحب السماع فيما شذَّ عن القياس قال: "واعلم أن الشيء إذا طرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس. فلا بدَّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره."^(٣)

ويتغير منهج من جاء بعد ابن جنِّي من الصرفين في التعامل مع جموع التكسير التي على غير القياس. فمن اللغويين من يصفها بالشذوذ أو الندرة متجاهلين أن كل ما جمعه دارسو اللغة من جموع وليد اللسان العربي. ووليد مخاض حركة اللغة.

فالزمخشري/ محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨) يجعله من باب الشاذ. يقول: "وامتنعوا فيما اعتلت عينه من (أفعل). وقد شذَّ أقواس وأثور وأعين

(١) اللمع لابن جنِّي ص ٢٥٥

(٢) الخصائص لابن جنِّي ٩٧/١ والاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي ص ٥٨

(٣) الخصائص ٩٩/١

وأُثِيب^(١). وقد حمّله سيبويه وأبو علي الفارسي على (فَعُل) صحيح العين. (٢)

يقول الزمخشري فيما كان من الأسماء مؤنثا ثلاثيا مزيدا بحرف مدّ قبل آخره: "ولا يُجمع على (أَفْعُل) إلا المؤنث خاصة. نحو: عناق وأعُنق وعقاب وأعُقّب وذراع وأذُرّع. وأمكُن من الشواذ"^(٣). لأن مكانا مذكّر.

أمّا منهج موقّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) فكان أكثر توفيقا من منهج الزمخشري. يقترب ابن يعيش بمنهجه أحيانا من منهج سيبويه فيحمل غير المقيس على أصل الباب. أو يحمل على نظيره. ثم ينحو نحو صاحب الكتاب الذي يشرحه فيصف الأبنية بالشاذ.

يقول ابن يعيش فيما كان من الأسماء ثلاثيا مزيدا بحرف مدّ قبل الآخر ويجمع للكثرة على (فَعُل) و(فُعْلان) مثل قُضِبَ وقُضِبَ. ورَغِفَ ورُغِفَ ورُغْفان. "وماعدا ذلك فشاذ يسمع ولا يقاس عليه. وقالوا: نصيب وأنصاب وخميس وأخمساء فجمعوا على (أَفْعلاء) كأنهم شبهوه بالصفة حيث قالوا: شقي وأشقياء. ونقي وأنقياء؛ لأنهم يجمعون عليه ما كان معتلا أو مضعفا"^(٤)

وسأعرض فيما يلي نصّا لسيبويه يعقبه نصّ لابن يعيش يرسم النّصّان صورة واضحة للفرق بين منهج العالمين.

فقياس (فَعُل) وصفا يُكسّر للكثرة على (فَعَال). مثل: صَعَب وصَعَاب. ويذكر سيبويه أنّ من العرب من عامله معاملة الأسماء فكسّره على (أَفْعُل).

(١) شرح المفصل ٣٤/٥

(٢) انظر ص ٦ من هذا البحث.

(٣) شرح المفصل ٤/٥

(٤) شرح المفصل ٤٢/٥

قال: "وقد كسروا ما استعمل منه استعمال الأسماء على (أفعل). وذلك: عبُدْ وأعبُدْ"^(١). ثم يذكر سببويه أنهم حملوه على أبنية الأسماء فجاء على (أفعل) و(فعلان) - بضم الفاء وكسرهما - و(فعلول). يقول: "... والشَّيْخُ نَحْوُ من ذلك. قالوا: أشياخ كما قالوا أبيات. وقالوا: شَيْخان وشَيْخَة. ومثله ضَيْف وضَيْفان. مثل رَأى ورثَلان. وقالوا: ضيف وضيف. وقالوا: وُعْدٌ ووُعْدان.... ومع ذا (٢). إنهم ربّما كسروا الصِّفة كما يكسرون الأسماء"^(٣)

هكذا يحمل سببويه ما جاء على غير بابيه من الوصف يحمله على المقيس من أبنية الأسماء.

فإذا توجهنا إلى نصّ ابن يعيش وجدناه يذكر نفس الأبنية التي ذكرها سببويه. ويحمل الصفة على الاسم يقول: "وذلك لأنّهم أجروها مجرى الأسماء..."^(٤)

إلا أنّ ابن يعيش يختم كلامه بقوله: "فجاءت أمثله على تسعة أبنية. منها بناء واحد مطرد وهو (فعل) والبواقي شاذّة تُسمَعُ ولا يُقاس عليها."^(٥)

وابن الحاجب / عثمان بن عمر بن أبي بكر يتلخص منهجه في أنه "يذكر أولاً ما الغالب في الاستعمال. ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ"^(٦)

أي أنّ ابن الحاجب يبدأ بذكر الأبنية المقيسية ثم يتبعها بغير المقيسة. وهو يجمع القاعدة إجمالاً. لا يذكر تفاصيلها يقول: "الجمع الثلاثي الغالب في نحو

(١) الكتاب لسببويه ٦٢٨/٣

(٢) هكذا وردت في متن كلام سببويه. وأرى أنّ الصحيح (ومعنى ذا).

(٣) الكتاب ٦٢٨/٣

(٤) شرح المفصل ٢٥/٥

(٥) شرح المفصل ٢٥/٥

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٨٩/٢

فَلَسَ عَلَى أَفْلَسَ وَفُلُوسٍ. وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثَوَابٍ. وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ. وَرَبْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأَنْجَدُهُ شَاذٌ^(١). فيذكر في هذا النص جموع القلة والكثرة لـ (فَعَلَ) صحيح الفاء والعين أو معتل العين بالواو. ولن أتوقف كثيرا عند ابن الحاجب إذ إن شارح كتابه يحتاج إلى وقفة.

فإذا انتقلنا إلى الاسترأباضي رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٨هـ) شارح الشافية. وجدناه يجعل ما خرج من أبنية جموع التكسير عن القياس من باب الشاذ. على الرغم من أنه لم يهمل قيمة كثرة الاستعمال وكونها مدعاة للتوسع اللغوي. يقول الاسترأباضي: "فلزوم (فَعَلَ) مفتوح العين (أفْعَال) أكثر من لزوم (فَعَلَ) ساكن العين لـ (أفْعَل)؛ وذلك لحفّة (فَعَلَ) وكثرتة. فتوسعوا فيه أكثر من توسّعهم في (فَعَلَ) ولذلك كان الشاذ في جمع (فَعَلَ) مفتوح العين أقلّ من الشاذ في جمع (فَعَلَ) ساكنة."^(٢)

فإن يجعل الاسترأباضي كثرة الاستعمال مدعاة للتوسع اللغوي فهذا أمر يتفق مع المنهج اللغوي السليم. أمّا أن يجعل التوسع في الاستعمال مدعاة للتوسع في مجيء الشاذ. فهذا ما يؤخذ على الاسترأباضي في هذا النص. إذ إنّه مقياس لغويّ سقوب إذا قسناه بمقياس أبي على الفارس الذي يرى أن التوسع في الاستعمال رخصة لتوسيع ينبوع ومجرى اللغة. دون أن يدخل المتوسع فيه في مجال الشاذ.^(٣)

بل إن الاسترأباضي ينسب إلى سيبويه أنه جعل من باب الشاذ جمع ما كان من (فَعَلَ) معتل الوسط مؤنثا بغير تاء على (أفْعَل) وهذا خلاف ما قاله سيبويه.

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٨٩/٢

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٩٧/٢، ٩٨.

(٣) انظر ص ٩ من هذا البحث.

وسأعرض نصَّ الاستراباذي ثمَّ نصَّ سيبويه ليتضح الأمر.

قال الاستراباذي: "قال يونس: إذا كان (فَعَلَ) مؤنثاً بغير تاء فجمعه على (أَفْعُلْ) هو القياس... قال سيبويه بل (أَفْعُلْ) فيه شاذ. وإن كان مؤنثاً. ولو كان قياساً لما قيل: رحي وأرحاء. وقَدَمَ وأقدام. وَغَنَمَ وأغنام" (١)

ونصَّ سيبويه على خلاف ما ذكره الاستراباذي. يقول سيبويه: "ما كان مؤنثاً من (فَعَلَ) من هذا الباب فإنه يكسّر على (أَفْعُلْ) إذا أردت بناء أدنى العدد. وذلك: دارٌ وأدورٌ. وساقٌ وأسوقٌ. ونارٌ وأنورٌ هذا قول يونس. ونظنُّه إنما جاء على نظائره في الكلام نحو: جَمَلٌ وأَجْمَلُ وزَمَنٌ وأَزْمَنُ وعَصَا وأعصى. فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا: رَحَى وأرحاء. وفي قَفَا أقفأ في قول مَنْ أَنْتَ القَفَا. وفي قَدَمَ وأقدام. ولَمَّا قالوا: غَنَمَ وأغنام" (٢)

فسيبويه لا ينكر تكسير (فَعَلَ) المؤنث معتل الوسط على (أَفْعُلْ) كما قال الاستراباذي. إنما يحمله سيبويه على ما جاء من فَعَلَ الصحيح على أَفْعُلْ ويعترض على كلام يونس بن حبيب بأن بناء (أَفْعُلْ) من (فَعَلَ) المعتل الوسط ليس خاصاً بالمؤنث فقط بدليل قولهم رَحَى وأرحاء. (٣)

(١) شرح الشافية ٩٥/٢، ٩٦.

(٢) الكتاب ٥٩١/٣

(٣) فسر الدكتور محمد صفوت مرسى كلام سيبويه في هذا الموضوع تفسيراً جيداً في كتابه (منهج سيبويه في جموع تكسير الأسماء) انظر ص ٧ لكنه لم ينبه على خطأ ما نسبته الاستراباذي لسيبويه. بل يقول محمد صفوت "والملاحظ أن الشافية بشرحها ملتزمة بما صرح به صاحب الكتاب. والجديد فيها التنصيص على أن (فعال) لم يأت في الأجوف. وقد أثبتته سيبويه وحكم عليه بالقلّة". ص ١٣٤ بل يقول في مقدمة كتابه "... خلال قراءتي لكتاب سيبويه في شرح الشافية فإذا به يسير على طريقته في المنهج والتمثيل إلا مخالفة يسيرة لا يعتدُّ بها وتُعدُّ على الشافية وليس لها." ص ٤

وثمة نص آخر لسيبويه في نفس هذه الأبنية. ربما يكون الاستراباذي ظنّ منه أن سيبويه يجعله من باب الشاذ يقول سيبويه: "وقالوا رَحَى وأَرْحَاء. فلم يكسروها على غير ذلك كما لم يكسروا الأَرْسَان والأَقْدَام على غير ذلك. ولو فعلوا لكان قياسا. ولكنني لم أسمع^(١)"

فسيبويه يريد في هذا النص أن يذكر أن هذه الألفاظ لم يرد منها جمع القلة إلا على (أفعال) ولو جاء على (أفْعُل) لكان قد أتى قياسا على أصل الباب.

ومما يؤيد أن هذا مراد سيبويه. أن النص السابق مباشرة على هذا النص يقول فيه سيبويه: "وربما كسروا (فَعَلًا) على (أَفْعُل) كما كَسَرُوا (فَعَلًا) على (أَفْعَال) وذلك قولك: زَمَنْ وأَزْمُن. وبلغنا أن بعضهم يقول: جَبَلٌ وأَجْبِلٌ"^(٢). ثم يقول: "وبنات الياء والواو تجري هذا المجرى..."^(٣)

فانظر إلى المقياس اللغوي الذي يقيس على أصل الباب. ويوسع روافد اللغة. ويعتبر للسمع.

ويمكن أن يكون مقصد سيبويه أنه قد استغنى بجمع القلة لهذه الألفاظ عن جمع "كثرة. فهكذا فسر أبو علي الفارسي مثل هذا الموضع. قال في (فَعَل): "وكسروه في الكثير على فَعْلَان نحو: تيجان وجيران... وقد يستغني بـ(أفعال) في هذا الباب فلا يجاوزونه. كما لم يجاوزه في الأَرْسَان والأَقْدَام. وهو في هذا أكثر لتحرك حرف العلة بالفتح."^(٤)

(١) الكتاب ٣/٥٧٢

(٢) الكتاب ٣/٥٧١

(٣) الكتاب ٣/٥٧١

(٤) كتاب التكملة ص ٤٠٦

فإذا رجعنا لمنهج الاستراباذي. وجدناه يجعل (حِجْلَى) جمع (حَجَل) (١). شاذاً. يقول: "وفعلَى كحِجْلَى وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا. وقال الأصمعي بل هو لغة في الحَجَل. والصحيح أنه جمع." (٢)

وأبو علي الفارسي لا يجعل (فَعْلَى) في هذا شاذاً. بل يقول: "وأما فعْلَى الذي يكون جمعاً فما علمته جاء إلا في حرفين. قالوا في جمع حَجَل حِجْلَى. قال الشاعر:

أرحم أُصَيَّبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرِيَّةِ وَقُعُ

وقالوا في جمع ظِرْيَانِ ظِرْيَى." (٣)

ولا يمتنع عند الاستراباذي أن يحكم على الجمع بالشذوذ. ثمَّ يحمله على المقيس من الباب. يقول في (فَعَل) من الأسماء الذي يجمع للكثرة على (فِعْلَان) في القياس. مثل صُرْدَ صِرْدَان. بأنَّ خصَّوه بهذا الجمع لأنه اختصَّ بنوع من الحيوانات فيقول على ما جاء منه على (أفعال) للقلَّة (فِعال) للكثرة: "وشذَّ منه رُبعٌ وأرباعٌ ورباعٌ تشبيهاً بجمَلٍ وأجمالٍ وجمالٍ: لأنه منه" (٤)

وسيبيوه لا يجعل ذلك شاذاً. إنما يحمله على باب (فَعَل) أي أنه عومل معاملة (فَعَل) قال: "وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى (فَعَل) وهو قولهم: رُبعٌ وأرباعٌ. ووطْبٌ وأرطابٌ كقولك جمَلٌ وأجمالٌ" (٥)

(١) الحجل طائر على قدر الحمام كالقفا أحمر المنقار والرجلين ويسمى أيضاً الكروان. انظر اللسان حجل.

(٢) شرح الشافعية ٩٧/٢ وقد ذكر ابن يعيش مثل هذا لكن لم ينسبه للشذوذ بل قال: "فهو قليل لم يأت منه في الثلاثي إلا هذا المثال." شرح المفصل ٢/٥

(٣) كتاب التكملة ص ٣١٩ والبيت منسوب في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٦ لعبد الله بن الحجاج الشعلي

(٤) شرح الشافعية ٩٩/٢

(٥) الكتاب ٥٧٤/٣

هكذا كان منهج المتقدمين من اللغويين. يحملون على أصل الباب. وقيسون على النظر. ويعتدون للسمع فيما جاء نادرا أو على غير القياس. وانتهج المتأخرون نهج الأولين إلا أنهم خالفوهم في النقطة الأخيرة. إذ لم يوظفوا ما نذر من السماع أو خرج عن القياس كجزء من نسيج اللغة بقي على الألسنة. يفرض نفسه على القاموس اللغوي. بل على الواقع اللغوي. لكن وصفوه بالشاذ. وما هو إلا لهجة أو صورة من صور تصرف العربي في لغته كما سيَتَّضح في النقطة الأخيرة من هذا البحث. (١)

فمثلا كلمة (حوائج) جمع (حاجة) فرضت نفسها على القاموس اللغوي والواقع اللغوي. فكيف كان موقعها من القياس عند اللغويين: فسيبويه وأبو علي الفارسي لم يذكر (فواعل) جمع كثرة لـ (فَعَلَة) إنما يجمع عندهما على (فِعال) و(فِعل) مثل ضيعة وضياح وضِيع. وزاد سيبويه (فُعَل) مثل نوق ويُذَن. (٢)

فيكون جمع حاجة للكثرة (حَوَج) وزاد أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان (٢٥٠هـ) وأبو علي الفارسي (فَعَلًا) (حَاجًا) (٣)

بقول المبرد في (حوائج) "... فأما قولهم في جمع (حاجة) (حوائج). فليس من كلام العرب على كثرته على السنة المولدين" (٤)

وكذلك أنكرها الأصمعي ويقول تلميذه أبو حاتم السجستاني: "قالوا حاجة وحوائج؛ لأنها من بنات الواو ولا يكاد أحد يقول حوائج. إنما يقال حاجات وحاج. ولم أسمع حوائج إلا في قول الطهوي:

(١) انظر ص ٣٧ من هذا البحث

(٢) الكتاب لسيبويه ٥٩٤/٣ وكتاب التكملة ص ٤٢٣

(٣) انظر الأضداد لأبي حاتم السجستاني ص ٧٩ وكتاب التكملة ص ٤٢٣

(٤) المزهر في اللغة للسيوطي ٣٠٧/١

على الأمير فَقَضِيَ حَوَائِجِي" (١)

يقول ابن جني: "وقد شذت ألفاظ من الجمع عن القياس قالوا: لَيْلَةٌ وليالٍ وشبه ومشابه وحاجة وحوائج..." (٢)

ويقول ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧) "وتقول: لي حاجات. والعامّة تقول: حوائج. قال العسكري: وليس مما تعرفه العرب ولا يوجبه القياس. وإنما تجمع العرب الحاجة فتقول: حَاجٌ وحاجات وحَوَاجٌ" (٣)

فإذا انتقلنا إلى واقع اللغة وجدناها قد وردت في كلام رسول الله ﷺ وفي كلام فصحاء العرب: ففي حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت. قال رسول الله ﷺ: "قَدْ أُذِنَ لَكُنْ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنْ" (٤)

وقال الأعشى (٧هـ - ٦٢٩م)

النَّاسُ حَوْلَ قَبَابَةٍ أَهْلُ الحَوَائِجِ والمَسَائِلِ (٥)

وقال الشاعر المخضرم الشَّمَاخُ بن ضرار الذبياني (٢٢هـ)

تَقْطَعُ بَيْنَنَا الحَاجَاتُ إِلَّا حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مع الجَرِيِّ (٦)

(١) الأضداد لأبي حاتم ص ٧٩

(٢) اللع في العربية لابن جني ٢٥٥

(٣) تقويم اللسان لابن الجوزي ص ٩٨

(٤) صحيح البخاري باب النكاح حديث رقم ٤٨٣٦ وقد ذكر ابن منظور حديثين لم أستطع توثيقهما من الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي والترمذي؛ إذ لم يردا في هذه المصادر. قوله ﷺ "إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا خَلَقَهُمْ لِحَوَائِجِ النَّاسِ يَفْزَعُ النَّاسُ إِلَيْهِمْ فِي حَوَائِجِهِمْ أُولَئِكَ الْأَمْنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". وقوله ﷺ "اسْتَعِينُوا عَلَى نَجَاحِ الحَوَائِجِ بِالْكُتْمَانِ لَهَا" اللسان (حج).

(٥) من قصيدة له يمدح فيها مسروق بن وائل. ديوان الأعشى ص ١٥٥

(٦) ديوان الشَّمَاخ ص ٤٦٣ واللسان (حج).

وقال الشاعر الأموي الفرزدق / همام بن غالب بن صعصعة:

وكي ببلاد الهند عند أميرها حوائجُ جَمَاتٍ وعندي ثَوَابُهَا^(١)

ثانياً : مستويات جموع التكسير في القرآن الكريم

تمثلت في القرآن الكريم مختلف مستويات جموع التكسير. المقيس منها. والمسموع غير المقيس. وجموع لم يقرأها علماء اللغة. وجموع قلّة تبادلت مواقعها مع نظائرها من جموع القلّة. وجموع كثرة تقع موقع جموع القلّة.

ولو أن واضعي مقاييس هذا الباب تمثلوا موقف ابن مالك / جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (٦٧٢هـ) بما ورد في القرآن من جموع غير مقيسة "ولكن لا عدول عن الاتّباع عند صحّة السامع"^(٢). لكان لهم موقف آخر من مقاييس هذا الباب؛ إذ إن "الحقيقة البارزة في أي بحث فيها على أي مستوى من مستوياتها. وبخاصة مستوى التركيب. هو التحامهما التحاماً يكاد يكون عضوياً بالنّص القرآني"^(٣). "ومن هنا فإن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف- أو يجب أن تختلف- عن نقطة البدء في دراسة أيّة لغة أخرى."^(٤)

سأعرض نماذج من مستويات جموع التكسير غير المقيسة في القرآن الكريم ليتّضح قصور القاعدة عن استيعاب مباينة.

أ - المسموع غير المقيس

- بدنة وئدنة:

(١) ديوان الفرزدق ١٤٤/١ وفي اللسان (حج): ببلاد السند.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٩٠.

(٣) تقويم الفكر النحوي أ. د. علي أبو المكارم ص ١٥١

(٤) تقويم الفكر النحوي أ. د. علي أبو المكارم ص ١٥١

لم يأت القرآن الكريم إلا بـ(بُذْن) جمع (بَذَنَة) قال تعالى: ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِيرٍ اللَّهُ لَكُمُ فِيهَا خَيْرٌ﴾ الحج - ٣٦

و(فَعَلَة) تكسر لأكثر العدد على (فِعَال) مثل رقبة رِقَاب. قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ السَّيِّدُ وَالسَّالِيلُ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُتَوَفُونَ مِنْ خِزْيَانِكُمْ وَإِذَا عَلَيْهِمْ أَلْفُ تَرَاوُعٍ وَأَلْفٌ مِنْ دُونِ الْآلِفِ﴾ البقرة - ١٧٧. وكُسِّر على (فُعَل) قال سيبويه: "ونظيرهن من غير المعتل: بَذَنَة وَبُذْنٌ. وخشبةٌ وخُشْبٌ. وأَكَمَة وأُكْمٌ. وليس بالأصل في فَعَلَة وإن وَجَدَتْ النظائر." (١)

وقال الاسترأبادي: " وجاء على (فُعَل) كـ(بُذْن) وخُشْب ونُوق ولُوب وشوخ. وليس بالكثير." (٢)

وجاءت (بُذْن) فيما روى عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- "عن عائشة قالت: فَتَلْتُ فَلَا تَدْرِي بَذْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بيدي... " (٣). وورد في كلام علي بن أبي طالب... "عن علي قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بُذْنِهِ وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا..." (٤)

- قرية وقُرَى:

لم يرد في القرآن الكريم جمع لقرية إلا قُرَى. قال تعالى: ﴿وَلَنُنَبِّئُكَ أَهْلَ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ الأنعام - ٩٢. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ الأعراف - ٩٦ وقوله تعالى: ﴿لَا يَقْنِنُوكُم بِحِجَابٍ وَلَا

(١) الكتاب ٥٩٤/٣ وانظر كتاب التكملة ص ٤١٦

(٢) شرح الشافية ١٠٧/٢

(٣) صحيح مسلم ٧١/٩

(٤) صحيح مسلم ٦٤/٩

في قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ﴿الحشر- ١٤﴾

وقياس جمع (فَعْلَةٌ) صحيح أو غير صحيح على (فِعَال) كقَصْعَةٍ وقِصَاع. وجاء على (فِعَل) كهَضْبَةٍ وهَضْبٍ. وجاء فُعُول مثل بَذْرَةٍ وَيُدَوِّر. والأجوف الواوي منه يجمع على فُعَل كدولة ودُول.

ويجعل سيبويه تكسيرها على فُعَل مما حُمِلَ على بناء غيره. قال: "وقد قالوا (فَعْلَةٌ) في بنات الواو وكَسَرُوهَا على (فُعَل) كما كَسَرُوا (فَعْلًا) على بناء غيره..."^(١). وكذلك جعلها أبو علي الفارسي.^(٢)

لكن الاسترابة يجمع مجيء (فُعَل) جمعاً للناقص من (فَعْلَةٌ) شاذاً مثل قرية وقُرَى إذ إنه محمول في ذلك على (فُعَله) بضم الفاء مثل بُرْقَةٍ وبُرُقٍ.^(٣)

- نِعْمَةٌ وَنِعَمٌ وَأَنْعَمَ:

تكسّر نِعْمَةٌ للكثرة على فِعَلٍ قياساً فيقال نِعَمٌ. وتكسر على أَفْعَلٍ أَنْعَمَ. وقد ورد الجمعان في القرآن. قال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَّرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ لقمان- ٢. (٤) قال تعالى: ﴿فَقَهَّرْتُ بِأَمْرِ اللَّهِ﴾ النحل- ١١٢

يقول سيبويه في (أَنْعَمَ) "وقد كُسِرَ فِعْلَةٌ على (أَفْعَلٍ) وذلك قليل عزيز ليس بالأصل. قالوا: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمَ."^(٥)

وجعل المبرد (أَنْعَمًا) جمعَ (نِعْمٍ) ليكون على القياس.^(٦)

(١) الكتاب ٥٩٣/٣

(٢) انظر كتاب التكملة ص ٤١٥

(٣) انظر شرح الشافية ١٠٢/٢

(٤) (نِعْمَه) قراءة أبي عمرو ونافع وحفص انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢ والكشف عن وجوه

القرآيات ١٨٩/٢

(٥) الكتاب ٥٨١، /٣ ٥٨٢

(٦) انظر شرح الشافية ١٠٤/٢

وهكذا لم يتخذ اللغويون أبنية الذكر الحكيم مقياساً تقاس به مستويات اللغة إنما صنعوا عكس ذلك.

ب - مما لم يقره علماء اللغة من الجموع:

- صاحب وأصحاب

يذكر اللغويون أن (صاحباً) جمعها (صَحْب) مثل راكب وركب^(١). وتجمع أيضاً على (صُحْبَان) مثل راكب وركبان^(٢).

أما صَحَابَة - بفتح الصاد - فذهب أبو علي الفارسي إلى أنه اسم للجمع. وحكى كسر الصاد عن بعض البغداديين. وذكر أن الأكثر فتح الصاد^(٣). ويجعل الفارابي إسحاق بن إبراهيم (٣٥٠هـ) والزمخشري (٥٣٨هـ) صَحَابَة مصدراً من صَحَب يصْحَبُ^(٤).

أما (أصحاب) فيعده اللغويون مما جاء على غير بناء واحده المستعمل؛ لأن (صاحباً) وصف لا يجمع على (أفعال)، إنما استعمل استعمال الاسم فكسر تكسير الأسماء.

ولم يأت في التنزيل العزيز إلا (أصحاب) جمع (صاحب) لم يأت (صَحْب)

(١) انظر ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي ١٦/٢ ودقائق التصريف لقاسم بن محمد بن سعيد المزدنب ص ٧٠ وشرح الفصيح للزمخشري ٦٣٨/٢ واللسان (صحب). وقد ذكرت الدكتوراة وسمية المنصور في بحثها (صيغ الجموع في القرآن الكريم) أن صَحْباً مفرد جمع أصحاب. قالت: "وقل يجمع على أفعال نحو: صَحْب وأصحاب" ٢٢٧/١ على الرغم من أنها ذكرت في موضع آخر أن أصحاباً جمع صاحب. انظر ٢٢٣/١ من كتابها

(٢) انظر الكتاب ٦١٤/٣ وكتاب التكملة ص ٤٤٤، وشرح الفصيح للزمخشري ٦٣٨/٢. وشرح المفصل ٥٥/٥

(٣) انظر كتاب التكملة ص ٤٤٤

(٤) انظر ديوان الأدب ٣٨٤/١، وشرح الفصيح للزمخشري ٦٣٨/٢

ولا (صُحْبَان): قال تعالى: ﴿أَرَحِيبَتُ أَنْ أَصْحَبَ الْكَهْفَ وَالرَّقِيمَ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا

عَجَبًا﴾ سورة: الكهف - الآية: ٩

وقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

سورة: الأحقاف - الآية: ١٤

ويطرد (أصحاب) على مستوى الأداء القرآني كله

وقد ورد أصحاب في الحديث القدسي، قال: "لِيرِدَنَّ عَلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِي الْخَوْضَ حَتَّى إِذَا عَرَقْتُهُمْ، اخْتَلَجُوا دُونِي فَأَقُولُ: أَصْحَابِي أَصْحَابِي فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أُحْدِثُوا بَعْدَكَ". (١)

وقال ﷺ " لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ" (٢)

وقال ﷺ "فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوْعَدُونَ" (٣)

وورد (أصحاب) في شعر فصحاء العرب. قال الشاعر المخضرم دريد بن الصمة:

نصحتُ لعارِضٍ وأصحابٍ عارِضٍ ورهطُ بنى السّوداءِ والقومُ شُهَدَايَ (٤)

وقال رجلٌ من بنى نصر بن قُعَيْنٍ: (٥)

(١) الأحاديث القدسية ص ٤٤٠ / ٤٤١

(٢) صحيح مسلم باب تحريم سب الصحابة.

(٣) صحيح مسلم (فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ٨٣/١٦)

(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٢/٢

(٥) ذكر محقق شرح الحماسة أنه ربيعة بن عبيدة بن سعد بن جذيمة بن مالك بن نصر بن معين شرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٤٥/٢

بأشدّهم كلبًا على أعدائهم وأعزّهم فقدًا على الأصحاب

ج - تبادل جموع القلة مواقعها:

- يمين وأيمن وإيمان

لفظ (يمين) جاء في القرآن الكريم في ثلاثة معانٍ^(١)، فجاءت في معنى الجارحة اليمينى، قال تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾ سورة: طه - الآية: ٦٩ وجاءت بمعنى الجهة اليمينى قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسِرِّ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّانٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ سورة: سبأ - الآية: ١٥ وتأتى بمعنى العهد، قال تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ﴾ سورة: الأحزاب - الآية: ٥٠

و(يمين) تجمع على (أَيْمُنْ)؛ إذ قياس الاسم الرباعي المؤنث معنّى الذى آخره حرف مدّ أن يجمع للعلة على (أفعل). وقد ذكر سيبويه أن (أَيْمُنْ) جمع (يمين) بمعنى الجارحة، قال: "وتقول فى الأماكن: سير عليه ذات اليمين وذات الشمال؛ لأنك تقول: داره ذات اليمين وذات الشمال... وتقول: سيرَ عليه أَيْمُنُ وأشْمُلُ"^(٢)

ويذكر سيبويه رجز أبي النجم العجلي :

يأتي لها من أَيْمُنٍ وأشْمُلٍ^(٣)

وأَيْمُنُ وأشْمُلُ جمع يمين وشمال بمعنى الجارحة؛ إذ إن الظروف لا تجمع، قال

(١) جعلتها الدكتورة وسمية المنصور خمسة معانٍ انظر صبيح جموع التكسير فى القرآن الكريم ١/ ٢١٠، ٢٠٩

(٢) الكتاب ٢٢١/١

(٣) انظر الكتاب ٢٢١/١، وذكره ابن جنى فى الخصائص ٦٨/٣ (يُبري لها) وانظر أمالي بن الشجري ٣٨/٢، واللسان (يمن) وخزانة الأدب ولب لباب العرب، ٣٩١/٢

عبد القادر بن عمر البغدادى (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ)، وأورده سيبويه على أن الشاعر لما جرَّ أَيْمَنَا وأَشْمَلَا مِن ، أخرجهما من الظرفية. (١)

والنص القرآنى لم يأت بـ (أَيْمُن) إنما أتى بـ (أَيْمَان) قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ

عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ سورة: البقرة - الآية: ٢٢٤

وقد دلّت (أَيْمَان) فى كل المواضع على معنى العهد أو الحلف إلا فى موضعين، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَأْتِيهِمْ مِنَ ثَمَرٍ قَلِيلٌ وَمِنْ تَحْتِهِمْ أَتَدِيمٌ﴾ سورة: الأعراف - الآية: ١٧ وهذه الآية نص صريح فى أن (أَيْمَان) يقصد بها ذات اليمين أى الجارحة، والموضع الثانى قال تعالى: ﴿يَسْتَنى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ سورة: الحديد - الآية: ١٢، والتحريم: ٨ ، و(أَيْمَان) فى هذه الآية يمكن أن تحتل معنيين. معنى أَيْمُن أى الجارحة، ومعنى أَيْمَان بمعنى العهد أى أن نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم أى ويصدق عهدهم مع الله سبحانه وتعالى.

فإذا تجاوزنا هذين الموضعين، ونظرنا للمعنى المطرد لأَيْمَان فى القرآن الكريم على مدي سبعة وثلاثين موضعاً، لاستطعنا أن نقول: إن القرآن خصّ (أَيْمَان) على (أفعال) بمعنى العهد أو الحلف، وحفظ لعهد من الإيمان، و(إيمان) مصدر على (إفعال) و(أَيْمَان) جمع على (أفعال)، وكان القرآن الكريم زواج بين البناءين لما بينهما من علاقة الفرع بالأصل، إذ حفظ العهد من الإيمان.

ويؤيد ما ذهبت إليه قول الراغب الأصبهاني (٥٠٢ هـ) "واليمين فى الحلف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهد والحالف وغيره" (٢)

ويعتُلّ سيبويه لوقوع (أَيْمَان) مكان (أَيْمُن) أن كليهما جمع قلة، وأنهما

(١) خزائن الأدب ٢/ ٤٠٠

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٨٤٩

اشتركا في جمع ما كان على ثلاثة أحرف، قال " وقالوا (أَيْمَان) فكسروها على (أفعال) كما كسروها على (أفْعَل)؛ إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف (١)

وذكر أبو على الفارسي أَيْمُنْ وأَيْمَان ولم يعلق على الأخيرة (٢)

وجاء (أَيْمَان) بمعنى الجارحة في قول جعفر بن علبة الحارثي:

إذا ما ابتدرنا مازقا فَرَحَتْ لَنَا بِأَيْمَانِنَا بِيضُ جَلَّتْهَا الصَّيَاقِلُ (٣)
أَحْمَلُ وَأَحْمَالُ

حَمَلٌ: ما حواه رحم المرأة، قال تعالى: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا﴾ سورة: الحج - الآية: ٢ وجمعه: أَحْمَلُ قياسا. وحَمَلٌ: ما يُحْمَل من الأشياء وجمعه أَحْمَالُ قياسا، وقد استعير (أَحْمَال) ل(حَمَل) في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ سورة: الطلاق - الآية: ٤

وأري أن إيثار النصّ القرآني لأحمال دون (أَحْمَل) له مردود في الدلالة إذ إنَّ الحَمْلَ حَمْلٌ تحمله المرأة فاستعير (أَحْمَال) لاصطحاب القرينة الحالية لما عليه المرأة وما تعانيه من تبعات هذا الحَمْل.

د- وقوع جمع الكثرة مكان جمع القلة:

أقرأ وقرؤ:

قرء تجمع للقلة على أفعال: أقرأ، للكثرة على فُعُول: قُرُوء، وقد وقع جمع الكثرة موقع جمع القلة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْهِيَْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ سورة: البقرة - الآية: ٢٢٨ .

(١) الكتاب ٦٠٧/٣، وقد ذكر الاسترأبادي مثلما ذكر سيبويه، شرح الشافية ١٣١/٢

(٢) كتاب التكملة ص ٤٤١

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٨/١

يقول ابن مالك " فأضيف ثلاثة إلي قروء وهو جمع كثرة مع ثبوت (اقراء) وهو جمع قلة، ولكن لا عدول عن الاتباع عند صحة السماع" (١)

وأرى أن جمع الكثرة استعير لدلالة معنوية، إذ إن المطلقة في أغلب الأحيان متضررة، تنتظر سقوط الضرر بانتهاء العدة، فيأتي جمع الكثرة ليوحي بثقل وطول المدة على الملهوف صاحب الحاجة.

ثالثاً: مستويات جموع التكسير على لسان الناطق العربي

يتضمن هذا المستوى نقطتين توضحان موقف الناطق العربي مما يجري على الألسنة، المقيس منها وغير المقيس.

أ - المرونة اللغوية على لسان العربي:

ثمة نصوص لغوية من النثر والشعر تلتقط صورة من صور تصرف العربي في لغته، وهذه الصورة بدورها توضح جانباً من جوانب تطور اللغة على ألسنة الناطقين، وتكشف روافد مجيء غير المقيس من الأبنية في اللغة، وبالأحرى أقول الأبنية غير المطردة.

فقد يأتي العربي ببناء غير مقيس في كلامه لمناسبة بناء مقيس مذكور في سياق الكلام، وذلك (أبوية) في قول تميم بن مقبل:

هتاك أخبية ولاج أبوية يخلط بالجد منه البر والليثا

يقول ابن الشجري " جمع الباب على (أبوية) لمكان (أخبية)، ولو أفرد لم يقل (أبوية) (٢)

ي قصد بـ"أفرد" لو جاء بالجمع منفردا ل جاء به على القياس فيقال أبواب.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٠ .

(٢) "الوفاي : الشق في الأديم وغيره، والواهي : المنشق : أمالي ابن الشجري ٣٧٧/١ .

وكذلك جمع (نادي) و(واهي) على أفعلة لمناسبة (ألوية)، في قول الشاعرة الجاهلية فارعة بنت شداد المُرّة ترثي أخاها مسعود بن شداد:

رفاعُ ألوية شهسَادُ أنديّةٍ سدادُ أوهيةٍ (١) فتاحُ أسدادِ
قوَالُ مُحكمةٍ نقاضُ مُبرمةٍ فراجُ مُبهمةٍ طلاعُ أنجادِ

يقول ابن الشجري معلقا على البيتين ".... وليس حقّ فاعل أن يجمع على أفعلة، ولكنها أتبعته (الألوية) و(الأنديّة) كما قالوا: إنى لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على الغدايا، وإنما أتبعوها (العشايا)، فإذا أفردوا لم يقولوا: غدايا. (٢)

وجاءت الشاعرة أيضا بـ(أنجاد) حملا على (أسداد) وقياسه (أنجد) فهذا النص لا يدع مجالا للقول بأنّ العربي استعمل الجمع غير المقيس من أجل المحافظة على الوزن العروضي؛ إذ استعمل العربي البناء غير المقيس في منشور الكلام، فقد نطق العربي (العُدايا) لمناسبة العشايا.

وقد ورد مثل ذلك في كلام خير الأنام ففي حديث عذاب القبر يُسأل المنافق: "ما كنت تقول في هذا الرجل، فيقول لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريتَ ولا تليت..." (٣)

فقد جاءت (تليت) بالياء ليعاقب بها الياء في (دريت) وأصل (تليت) تلوت، يقال: تلوت الرجل أى تبعته أنا أتلوه تلوًا، وتلوت القرآن فأنا أتلوه تلاوة بكسر التاء.

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٧٧-٣٧٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، ١/٣١٠.

(٣) انظر أدب الكتاب لابن قتيبة، ص ٣٣٥-٣٣٦، واللسان (تلا).

أما (تلي) بالياء فيقال: تَلَيْتُ لي من حَقِّي تَلِيْلَةٌ وتُلاوَةٌ- بضم التاء- أى بقيت بقية^(١)

وكما يغيّر العربي الحرف لمناسبة الحرف، فإن من منهاجه أيضا أن يغيّر الحركة لمناسبة الحركة المجاورة، قال سيبويه: "وأما الذين قالوا: مَغِيْرَةٌ ومَغِيْنٌ، فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة، كما قالوا: مِئْتَنِ وَأَنْبُوكَ وَأَجُوكَ، يريد: أَجِيْتُكَ وَأَنْبَيْتُكَ".^(٢)

هذه النصوص تأخذنا إلى حقيقة أن معيار الأطراد والشذوذ كان يجب أن يرتبط بالعرف اللغوي للجماعة اللغوية؛ ذلك لأن بعض هذه الأبنية يصور لهجات قبلية أو يصور تصرف العربي في لغته لتحقيق المجانسة بين الحروف أو الحركات. ويدخل هذا تحت معنى التوهم الذي أقرته لجنة القرارات في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو ما يعنى "... بأن التوهم تسجيل لظاهرة لغوية عومل فيها شيء معاملة آخر على سبيل الافتراض أو الاعتبار، لفائدة في الدلالة وإن جاء مخالفا للقياس"^(٣)

" وأن جمعا من أقطاب النحاة خلال العصور رأوا في البناء على التوهم سرا من أسرار العربية".^(٤)

ب- جموع التكسير بين الحقيقة والمجاز:

أدرك العربي بحسه اللغوي أن ثمة أبنية تخرج عن قياس ما يتكلم، فكان أكثر وعياً في استعمالها، فنجد أنه يأتي بالجمع غير المقيس للمعنى المجازي،

(١) الكتاب ١٠٩/٤ .

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص ٢٧ .

(٣) السابق والصفحة .

(٤) الكتاب ٥٨٨/٣، المتقضب للمبرد ١٩٧/٢ .

مثل (أثوب) في قول حمير بن ثور:

لكل دَهْرٍ قد لبستُ أثوباً حتى اكتسي الرأسُ قناعاً أشيباً^(١)

فعبر به (أثوب) عن تغيير الأحوال وتبدلها، وقياس (فعل) معتل الوسط (أفعال) فيقال ثوب وأثوب.

و(زند) يجمع قياساً على (أزند) وقد جاء (أزناد) للمعنى المجازي في قول الأعشي ميمون بن قيس:

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُم وَزَنْدَكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا^(٢)

يقصد بها كثرة خيره واتساع معرفته.

ويأتى للمعنى المجازي أفراخ جمع فرخ وقياسه أفرخ، قال الحطيئة:

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بَذِي مَرَحٍ حُمُرُ الْخَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ^(٣)

يقصد بها أبناءه وبناته.

وقد تنبه المبرد لما عُنيَت به (أزناد) و(أفراخ) في البيتين السابقتين وخروجها من معناها الحقيقي فقال: "... فمشبهه بغيره خارج عن يابه".^(٤)

وقياس جمع (نجد) أنجد، وجاء أنجاد في المعنى المجازي وذلك في قول فارعة بنت شداد المُرَّة.

قَوَالَ مُحْكَمَةٍ نَقَاضٍ مُبْرَمَةٍ فَرَاجٍ مُبْهِمَةٍ طَلَاعٍ أَنْجَادٍ

(١) الكتاب ٥٨٨/٣، المقتضب للمبرد ١٩٧/٢.

(٢) البيت في قصيدة طويلة يمدح فيها قيس بن معيكرب الكندي . ديوان الأعشى ص ٦١، وانظر الكتاب ٥٦٨/٣، والمقتضب للمبرد ١٩٤/٢، والزند والزندة : خشبتان يستقذح بهما، السفلي زنده والأعلى زند، والزند موصل طرف الذراع في الكتف (اللسان زند) .

(٣) ديوان الحطيئة ص ١٦٤، والمقتضب للمبرد ١٩٣/٢.

(٤) المقتضب للمبرد ١٩٤/٢.

قصدت أنه يتصعدُ في درجات المجد.

وقد يأتي الجمع المقيس للمعنى المجازي، ولكنني أردت أن أعرض جانباً من جوانب التصرف الاستعمالي على لسان العربي.

فالشاعر المخضرم دُرَيْدُ بن الصَّمَّةِ يأتي به (أنجُد) للمعنى المجازي يقول:

كميش الإزار خارجُ نصف ساقه بعيدُ من الآفات طلاع أنجُد^(١)
قال المرزوقي في معنى (أنجُد) ومعنى طلاع أنجُد، أنه مُصْعَدُ في درج
السمو^(٢)

(ويَحُرُّ) تجمع قياساً على (أَبْحُرُّ) وقد جاء للمعنى المجازي في قول البحتري:

كانوا ثلاثة أَبْحُرُّ أَقْضِي بها ولعُ المنونِ إلي ثلاثة أَقْبِرُ

كنى منهم بالأبحر ليصور اتساع مناحي قدراتهم وعظائمهم.

وثوب تجمع قياساً على أثواب، وقد جاء للمعنى المجازي في قول شبيب بن عوانة وقد تحاكم مع ابن عمه عند مروان بن الحكم فحبس مروان شبيباً فقال:

قضي بيننا مروانُ أَمْسٍ قِضِيَّةٌ فما زادنا مروانُ إلا تنائياً
فلو كنتُ في الأرض الفضاء لَعِفْتُها ولكن أتت أبواه من ورائيا^(٣)

قصد به (أبواه) أي كنت تحت سلطان مروان بن الحكم.

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٨، والكميش والكمش الخفيف السريع الحركة كما فسرها المرزوقي .

(٢) ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٩/٢ .

(٣) شرح ديوان الحماسة ٣٢٤/١، وقال المرزوقي في شرحه "فلو كنت بالبدو لرددت حكومته وأهديت كراهتي لها ولكنني كنت أسيراً إذ كنت في الحضر حاصلاً في داره، وداخلاً تحت مكيّة" .

خاتمة البحث

يمثل هذا البحث وقفة تأمل لما نهجه علماء العربية في دراسة هذا الباب المضنى من أبواب الصرف، فقد كان للمتقدمين منهم قدم صدق وأثارة حسنة في وضع أسس وبناء هذا الصرح، ثم تناوله المتأخرون فشرّقوا فيه وغرّبوا تمهيداً لمستعصيه واستنطاقاً لما غمض منه.

لكن المتقدمين من علماء العربية أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج وأبي على الفارسي وابن جنى كانوا أكثر سعة أفق في تقبل ما خرج من جموع التكسير عن الأقيسة التي وضعها الصرفيون إذ يتمثل منهجهم في تحقيق هذه الجموع من مظانها، ثم حملها على المقيس من أبنية الباب أو حملها على النظر، وبعضهم يعتلّ للبناء غير المقيس بعلة لغوية مثلما قال سيبويه في جمع (فيل) على (أفبال) وبعضهم فتح باب القياس على القليل ووسع له باباً في الضرورة الشعرية مثل المبرد، ونجده أيضاً احتج بالقراءة القرآنية لما خرج عن القياس مثل احتجاجه لـ(سُقْف) بضم القاف، وابن السراج يحمل تكسير الصفات على الأسماء، فما لم يُسمع تكسيه من الصفات يحمله على الأسماء مطلقاً إلا ما سمع منهم فيكسر عليه. ونجد أبا على الفارسي يعزو تعدد الأبنية لأصل واحد لعامل لغوي، يربط فيه كثرة الاستعمال بكثرة التصرف في البناء، ويوسع الوعاء اللغوي لاستيعاب ما جاء في الشعر ولم يرد في النثر مما خرج عن القياس من أبنية الجموع، وابن جنى يجعل خروج الجمع عن القياس من باب التداخل، أي أنّ أبنية جموع القلة تتبادل صورها على اللفظة من حيث إنها جميعها تدلّ على أدنى العدد. ويجعل تعدد الجموع لبناء واحد من باب التوسع في اللغة ولا يهمل استصحاب السماع فيما خرج عن القياس.

ويتغير موقف المتأخرين مثل الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب

والاستراباذى، إذ يحكمون على كل ما خرج عن القياس بالشاذ على الرغم من أنهم تأثروا بعبارات سبويه مثل الحمل على النظير والحمل على أصل الباب إلا أنهم لم يعاملوا هذه الأبنية على أنها جزء من نسيج اللغة بل إننا نجد الاستراباذى يربط بين كثرة الاستعمال ومجي الشاذ من الأبنية على عكس ما ذهب إليه أبو على الفارسي الذي يري التوسع فى الاستعمال رخصة لتوسيع ينبوع ومجري اللغة دون أن يُدخل المتوسّع فيه فى مجال الشاذ.

هذا ما عاجلته فى المستوى الأول وهو مستوى المقيس وما خرج عنه من هذا الباب.

والمستوى الثانى تناول مستويات جموع التكسير فى القرآن الكريم، فقد تمثلت فيه مختلف مستويات الجموع: المقيس منها، والمسموع غير المقيس مثل (بُذُن) جمع (بَدَنَة) ذكر اللغويون أنه على غير القياس ولم يأت النص القرآنى إلا به، وكذلك (قُرَى) جمع قرية و(أَنْعُم) جمع (نعمة) على غير القياس، وجاء فى القرآن ما لم يقره علماء اللغة من الجموع مثل (أصحاب) جمع صاحب، إذ جعله اللغويون مما جاء على غير بناء واحده المستعمل وأن القياس صَحَب و(صُحبان)، ولم يأت فى القرآن الكريم إلا أصحاب وورد فى كلام رسول الله ﷺ، وورد فى أشعار فصحاء العرب، وتبادلت أبنية جموع القلة مواقعها فى القرآن الكريم، مثل (أيمان) جمع (يمين) بدلا من الجمع المقيس (أَيْمُن) و(أَحْمَال) فى موضع (أَحْمَل) جمع (حَمَل) ووقوع جمع الكثرة مكان جمع القلّة، مثل (قروء) مكان (أقراء) جمع (قُرء).

والمستوى الثالث عاجلت فيه جموع التكسير على لسان العربي وتضمّن هذا الموضوع نقطتين. الأولى: المرونة اللغوية على لسان العربي أوضحت فيه كيف يأتي

العربي ببناء غير مقيس في كلامه لمناسبة بناء مقيس مذكور في سياق الكلام. مثلما أتى الشاعر تميم بن مقبل (أبوية) جمع (باب) قياسا على (أخبية) وأتت الشاعرة الجاهلية فارعة بنت شداد بـ (أندية) و (أوهية) لمناسبة بناء (ألوية). وأن هذه الظاهرة ليست قاصرة على الشعر فقط بل جاءت في النثر مثلما جاء الناطق بـ (الغدايا) لمناسبة (العشايا). وجاء في كلام خير الأنام ﷺ : "لا دريت ولا تليت..". بدلا من (تلوت) لمناسبة (درت). وظاهرة التجانس هذه ليست في بناء الألفاظ فقط بل اعتنى بها العربي في مناسبة الحركة لمجاورتها كما في كسر الميم من (مغيرة ومعين) لمناسبة كسر الغين والعين. وهذه الظاهرة أطلق عليها مجمع اللغة بالقاهرة: ظاهرة التوهم وأنها سرٌّ من أسرار العربية.

وهذه الظاهرة تصور بدورها جانباً من جوانب تطور اللغة على ألسنة الناطقين. وتكشف روافد مجيء غير المقيس من الأبنية في اللغة.

والنقطة الثانية ناقشت فيها جموع التكسير بين الحقيقة والمجاز. وكيف أن العربي أدرك بحسه اللغوي أن ثمة أبنية تخرج عن قياس ما يتكلم به. فكان أكثر وعيا في استعمالها. فنجدته يأتي بالجمع غير المقيس للمعنى المجازي ف (أثوب) في شعر حمير بن ثور يعني بها تغيير الأحوال وتبدكها. و (أزناد) في شعر الأعشى يقصد بها كثرة خير الممدوح واتساع معروفة. و (أفراخ) في شعر الحطيئة يعني بها بناته وبنيه. و (أنجاد) في شعر فارغة المربة تقصد بها درجات المجد.

وقد يأتي الجمع المقيس للمعنى المجازي. لكنني أردت أن أعرض جانبا من جوانب التصرف الاستعمالي على لسان العربي.

نتائج البحث :

- أ - يحتاج باب جموع التكسير إلى إعادة النظر في ضوابط بابه. بإعادة النظر في مبانية في القرآن الكريم وكلام فصحاء العرب؛ لإعادة تعديل ضوابط القاعدة بما يتناسب مع المطرد منها. على غرار ما قام به مجمع اللغة العربية بالقاهرة- مشكوراً- بجواز جمع (فَعَّل) على أفعال في كل اسم ثلاثي^(١)
- ب - اختلف منهج وموقف اللغويين المتقدمين عن المتأخرين في معالجة هذا الباب. إذ كان المتقدمون أكثر ارتباطاً بالمنهج اللغوي الذي يَعتَبَرُ للمسموح. ويحملة على أصل الباب أو يحمله على النظير.
- ج - تمثلت في القرآن كل مستويات جموع التكسير المقيس منها وغير المقيس والمفروض لغوياً.
- د - تعدد جموع القلة أو الكثرة للفظ واحد يرجع إلى تعدد اللهجات في البيئات اللغوية. وإلى ظاهرة نحت الجموع. وأعني بها المرونة اللغوية على لسان العربي الذي يأتي بالجمع غير المقيس حملاً على بناء جمع مقيس في سياق النص.
- هـ - استخدام العربي ما خرج من الجموع غير المقيسة في المعنى المجازي يصور صورة من صور تصرف العربي في لغته.

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عام ص ٧٤

المصادر والمراجع

- الأحاديث القدسية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط السادسة عشر القاهرة ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة تحقيق محمد الدآل. مؤسسة الرسالة. ط الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو لمحمد بن سهل بن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني (ضمن: ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها د. أوغت هفتر دار الكتب العلمية بيروت ١٩١٢ .
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة تحقيق د. محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي القاهرة.
- تقويم الفكر النحوي أ. د. علي أبو المكارم دار الثقافة بيروت لبنان
- تقويم اللسان لابن الجوزي تحقيق د. عبد العزيز مطر دار المعارف ط الثانية.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون. الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. بيروت لبنان.
- دقائق التصريف للنقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب. تحقيق د. أحمد ناجي القيسي. د. حاتم صالح الضامن. د. حسين نورال. المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ .

المستويات اللغوية في جموع التكسير

فكر وإبداع

- ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي تحقيق أ. د. أحمد مختار عمر
مراجعة إبراهيم أنيس مجمع اللغة العربية القاهرة ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
- ديوان الأعشي الكبير ميمون بن قيس. دار صادر. بيروت.
- ديوان الخطيئة برواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني.
المؤسسة العربية للطباعة والنشر. بيروت لبنان.
- ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني. تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي. دار
المعارف. سلسلة ذخائر العرب.
- شرح ديوان الحماسة لأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره أحمد
أمين. وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشرة
القاهرة.
- شرح ديوان الفرزدق. ضبط وشرح إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني ط
الأولي ١٩٨٣ .
- شرح شافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الاسترأبادي. دار الفكر العربي
بيروت لبنان ط ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف عبد الله بن برّي تحقيق
د. عيد مصطفى درويش. مراجعة د. محمد مهدي علام. ط مجمع اللغة
العربية القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح الفصيح لجار الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق د. إبراهيم بن
عبد الله بن جمهورية الغامدي ط ١٤١٧م.
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. عالم الكتب.
بيروت.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان.
- صحيح البخاري تصنيف عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري إعداد د. محمد محمد تامر دار الآفاق العربية القاهرة.
- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- صيغ جموع التكسير في القرآن الكريم. تأليف د. وسمية عبد المحسن محمد المنصور. مكتبة الرشد- الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة العامة للكتاب.
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق د. أحمد محمد قاسم. ط الأولى القاهرة ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .
- كتاب التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د. كاظم بحر المرجان الجمهورية العراقية. ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كتاب المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة ١٣٨٦هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لمكي أبي طالب القيسي. تحقيق د. محيي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- لسان العرب. لمحمد بن مكرم علي بن أحمد أبي القاسم بن حبة بن منظور. دار المعارف.

- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق أ.د. حسين محمد شرف، عالم الكتب. ط أولى ١٣٩٩-١٩٧٩.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤ - ١٩٨٤ مجمع اللغة العربية القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أحمد جاد المولي. علي محمد البجاوي. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط عيس البابي الحلبي.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني حسين بن محمد. تحقيق د. محمد أحمد خلف الله. الأنجلو المصرية.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق أ. محمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- منهج سيبويه في جموع تكسير الأسماء وأثر ذلك في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي. تأليف د. محمد صفوت مرسى ط الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.